عليه وسلم انما طلب منها التوحيد لا غير وبحديث القائل لمن قدر
الله تعالى على وذكر رواية فيه تعالى اضل الله ثم قال فعض الله
قالوا ولو بوحث اكثر الناس عن الصفات وكوشفوا بها
لما وجد من يقبلها الا الاقل وقد اجاب الآخر عن هذا الحديث
بوجوه منها ان قدر بمعنى قدر ولا يكون شكه في القدرة بل في
احيائه احيائه في البعث الذي لا يقع الا شرع ولعله لم يكن ورد
عندهم به شرع يقطع عليه فيكون الشك به حينئذ كفرا فاما
ما ورد به شرع فهو من مجوزات العقول او يكون قدر بمعنى ضيق
ويكون ما فعله بنفسه ازراء عليها وغضبا لعصيانها وقيل انما قال
ما قاله وهو غير عاقل لكلامه ولا ضابط للفظه فلا يستمر عليه
الحرج والحسبة التي اوهلت له فلم يؤاخذ به وقيل انما كان
هذا في زمن الفترة وحيث ينفع مجرد التوحيد وقبل هذا من
مجاز كلام العرب الذي صورته الشك ومعناه التحقير وهو
يسمى تجاهل العارف وله امثلة في كلامهم كقوله تعالى لعله يتذكر
او يخشى وقوله وانا او اياكم لعلى هدا او في ضلال مبين فاما من
اثبت له وصف ونفى الصفة فقال اقول عالم ولكن لا كالعلم
ومتكلم ولكن لا كالكلام له وبكذا في سائر الصفات على مذهب المغتزلة
فمن قال بالمال الذي يؤدي اليه قوله ويسوقه اليه مذهبه كفره لانه
اذا نفى العلم اثبتني وصف عالم او لا بوصف بعالم لا من له
علم فكانهم صرحوا عنده بما ادى اليه قولهم وبكذا عند سائر فرق
اهل التاويل من المشبهة والقدرية وغيرهم ومن لم يوافقهم
بمآل قولهم ولا الزمهم موجب مذهبهم ومن لم ير اكفارهم
قال لانهم اذا قصدوا على هذا قالوا لا نقول ليس بعالم ونحن ننفي
من القول بالمال الذي الزمتموه لنا ونعتقد نحن وانتم انه
كفر بل نقول ان قولنا لا يؤدي اليه على ما اصلناه فعلى هذا

نقيض

نقض الصفة الزائدة واثبات المكابرين الصفات الراجعة لذاته تعالى

اى عالمة

هذين الماخذين اختلف الناس في اكفارهم ان ويل واذا
فهمت ايضح لك الموجب لاختلاف الناس في ذلك والصواب
ترك اكفارهم والاعراض عن الحكم عليهم بالخسران واجراء حكم
الاسلام في قصاصهم وورثتهم ومناكحتهم وذباتهم والصلوة
عليهم ودفنهم في مقابر المسلمين وسائر معاملاتهم لكن يغلظ عليهم
بوجوع الادب شديدا الزجر والهجر حتى يرجعوا عن بدعتهم وقد
هذه كانت سيرة الصدر الاول فيهم فقد كان نكالا على من تعقبهم
وبعدهم في التابعين من قال بهذه الاقوال من القدر و
رأى الخوارج والاعتزال فما ازالوا نهم قبرا ولا قطعوا لاحد منهم
ميراثا لكنهم يهجروهم ويؤدبوهم بالضرب والنفي والقتل على
قدر احوالهم لانهم فرق ضلال عصاة واصحاب كبائر عند
المحققين واهل السنة ممن لم يقل بكفرهم منهم ظلما فالمن يرى
غير ذلك والله الموفق للصواب قال القاضي ابو بكر وانما قتل
الوعد والوعيد والرؤية وخلق الافعال وبقاء
الاعراض والتولد وشبهها من الذي فارق فالمنع من اكفار
المتاولين فيها اوضح اذ ليس في جهل شيئ منها جهل بالله تعالى
ولا جميع المسلمون على اكفار من جهل شيئا منها وقد قدمناه
في الفصل قبله من الكلام وصورة الخلاف في هذا ما يخفى عن
اعادته بحول الله وقوته تعالى فصل في حكم المسلم التائب
من حد قذف الله تعالى عبرا هو عليه من دينه وحاج فيه فخرج ابن
عمر عليه بالسيف فطلبه فهرب وقال مالك في كتاب محمد
والمبسوطة وابن القاسم في المبسوط وكتاب محمد وابن سحنون
من سب الله تعالى من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي كفروا
قتل ولم يستتب قال ابن القاسم الا ان يسلم قال في المبسوط